Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٩٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد بيوتر **ستاتشانزيك** ..... (بولندا)

GE.17-10047(A)

1710047

الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٩٦ لمؤتمر نزع السلاح. أشكركم جميعاً على حضوركم هذا الصباح. وأعرف أن هذا الأسبوع حافل للغاية بالنسبة للأوساط المعنية بنزع السلاح في جنيف، وسيكون شهر آب/أغسطس حافلاً جداً بالأعمال بالنسبة لنا.

ويوجد وفدان على قائمة المتكلمين: الاتحاد الروسي واليابان. وأعطي الكلمة الآن لسعادة سفير الاتحاد الروسي، السيد بورودافكين.

السيد بورودافكين (الاتحاد الروسي) *(تكلم بالروسية)*: السيد الرئيس، يشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء وقوف مؤتمر نزع السلاح مكتوف الأيدي. ويتصل هذا بفشلنا جميعاً، كما نعرف، في الوفاء بمهمتنا الرئيسية، حيث لم يتم الاتفاق على أي برنامج عمل شامل ومتوازن قادر على أن يعيد لمحفلنا غرضه التفاوضي الأصلي.

ولم يتبق للمؤتمر سوى القليل جداً من الوقت قبل نهاية الدورة الحالية. ومع ذلك، هناك ما يكفي من الوقت لإحراز تقدم حقيقي في إعادة تنشيط أعمال المؤتمر. ونقترح على الرئاسة البولندية الاستمرار في إجراء المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. والمشروع الروسي لهذه الوثيقة، الذي يستوفي المعايير اللازمة من حيث إنه يتسم بالشمول والتوازن، مألوف جداً للوفود ولا يزال مدرجاً في جدول أعمال المؤتمر. وأود أن أنهي إلى علم الزملاء أننا نقدم هذا المشروع رسمياً بوصفه وثيقة من وثائق المؤتمر.

وأود مرة أخرى أن أوجه انتباه المؤتمر إلى المبادرة الروسية التي قدمها وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف، في آذار/مارس من هذا العام. وتتعلق بوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي هنا في المؤتمر. وسأذكّر بالنقاط الرئيسية.

عندما طرحنا المبادرة الروسية بشأن وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، عللنا موقفنا بأن مكافحة الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل لا تقوض أمن أحد ولا ينبغي أن تثير اعتراضات أساسية. وعلاوة على ذلك، ترمي إمكانيتها الموحِدة إلى توحيد المؤتمر وإنهاء حالة الجمود التي طال أمدها في أنشطته التفاوضية.

وثمة حجة أخرى تؤيد وضع الاتفاقية وتتمثل في الحاجة إلى التصدي لظاهرة جديدة نوعياً: اندماج الإرهاب مع أسلحة الدمار الشامل. فالآليات القائمة – اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ – لها دور تؤديه في منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة غير تابعة للدول، ولكنها غير ملائمة للقضاء على هذه الأسلحة بشكل مباشر وعلى الصعيد العالمي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأخطر أعمال الإرهاب بواسطة أسلحة الدمار الشامل.

وبالمناسبة، فقد شهدت المحافل ذات الصلة في لاهاي ونيويورك زيادة ملحوظة في كثافة العمل منذ تقديم المشروع الروسي، ولكن المقترحات المطروحة هناك من جانب عدد من البلدان لا تنافس بأي حال من الأحوال أحكام مشروع الاتفاقية الروسي وليست بديلاً عنها.

وغني عن القول إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا يمكن أن تعالج الجوانب الرئيسية لقمع الإرهاب البيولوجي، التي أدخلناها في نطاق اتفاقية قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي تمشياً مع الاقتراحات التي تقدم بها عدد من الوفود هنا في المؤتمر. وعلاوة على ذلك،

ورغم العضوية الكبيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن عدداً من المشاركين البارزين في مؤتمر نزع السلاح ليسوا أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فإن الوضع أكثر تعقيداً. ونظام هذه الاتفاقية أضعف بكثير من اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولا يستند إلى إطار مؤسسي متين مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونود أن نشير إلى نقطة أساسية أخرى. إن الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل عدو بالغ الخطورة. ومن المستحيل معالجته على الصعيد الوطني، "من جانب كل بلد بمفرده". بل يتطلب استجابة جماعية وموحدة من جانب المجتمع الدولي بأسره، والتي لن تكون فعالة إلا إذا جُمعت الأحكام المتعلقة بمكافحة الإرهاب ضمن صك واحد بدلاً من أن تكون مبعثرة في أشكال مختلفة تحت ذريعة ما يسمى تحسينها. وبتعبير مجازي، ينبغي ألا نضرب الإرهابيين بأصابع ممدودة بل بلكمة.

ولهذا السبب تقترح روسيا وضع صك قانوني دولي منفصل وملزم قانوناً: اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وجمع الاتفاقية بين الجوانب البيولوجية والكيميائية ليس أمراً جديداً، وتوجد سوابق ذات صلة في الممارسة القانونية الدولية. وعلاوة على ذلك، لم يستوجب توسيع نطاق مشروع الاتفاقية لتشمل الإرهاب البيولوجي إعادة صياغتها بشكل أساسي، بما أنها كانت تتألف أصلاً من الأحكام المنطبقة على المجالين الكيميائي والبيولوجي على حد سواء.

وإن كانت لا تزال هناك شكوك لدى أحد، فإننا نقدم اليوم إضافات إلى الوثيقة الموزعة سابقاً بخصوص "القيمة المضافة" لاقتراحنا بشأن وضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وسوف تذكرون جميعاً بوضوح أننا لم نستبعد قط إمكانية إجراء مفاوضات نزع السلاح في محافل دولية أخرى. ولكن مؤتمر نزع السلاح في جنيف هو أنسب محفل لوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى بعدها المتعلق بنزع السلاح، فإن اتفاقية دولية من هذا القبيل تتيح للمؤتمر، الذي يوجد في حالة حرجة في الوقت الراهن، فرصة لاستعادة مركزه بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، يقدم الوفد الروسي اليوم، كما وعد بذلك، نسخة محدثة من العناصر الرئيسية للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، التي أصبحت الآن تشمل أيضاً جوانب تتصل بقمع أعمال الإرهاب البيولوجي. وبالتالي، فقد اكتمل الآن مشروع الوثيقة وأصبح جاهزاً لمزيد من العمل التفاوضي في المؤتمر.

وأود أن أسترعي انتباه المندوبين إلى أهم التحديثات التي يتضمنها مشروع الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي:

- في ضوء التعليقات التي أدلى بها العديد من الشركاء، عُدِّلت المادة ٢(١) بهدف توسيع نطاق الأفعال المجرَّمة؛

- وتم تعزيز الدور الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية: تنص المادة ٢١ الآن على أن المشاورات من أجل ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية يمكن أن تُعقد ليس فقط مع الأمين العام للأمم المتحدة، بل أيضاً، عند الاقتضاء، بمشاركة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويعني هذا في الممارسة العملية أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ستعقد هذه المشاورات عن طريق المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن الأمين العام للأمم المتحدة سيعمل مع الدول غير الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن إجراء مشاورات في حال وقوع عمل من أعمال الإرهاب البيولوجي؛
- ولكي تصبح الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي صكاً قانونياً دولياً ساري المفعول في أقرب وقت ممكن، أضيفت المادة ٢٤ التي تنص على دخول الاتفاقية حيز النفاذ بعد إيداع الإخطار الخامس عشر بالتصديق عليها.

ومع ذلك، آمل أن نعمل معاً في المؤتمر لرسم المعالم الدقيقة للاتفاقية.

لقد آن الأوان للانتقال بالمؤتمر من مناقشات عقيمة لا تنتهي إلى خطوات عملية محددة. وبذلك سيتمكن المؤتمر من أن يثبت بالعمل أهمية دوره بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح القادر على الاستجابة ليس فقط للتهديدات التقليدية، ولكن أيضاً للتهديدات الجديدة.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل الاتحاد الروسي على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأود أن أضيف أن الرئاسة ستواصل عملية المشاورات غير الرسمية بشأن برنامج العمل المحتمل.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، السفير سانو.

السيد سانو (اليابان) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، في البداية يود وفد بلدي أن يشير إلى عملية إطلاق القذيفة التسيارية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أطلقت مرة أخرى في ٣ آب/أغسطس قذيفة تسيارية دون سابق إخطار، والتي بلغ مداها حسب تقديرنا حوالي ١ ٠٠٠ كيلومتر وسقطت، لأول مرة، في المنطقة الاقتصادية الخالصة لبلدنا، على بعد ٢٥٠ كيلومتراً فقط غرب جزيرتنا الرئيسية. ولا يمثل هذا تهديداً خطيراً للأمن القومي لليابان فحسب، بل أيضاً للمنطقة والمجتمع الدولي. ويشكل إطلاق هذا الصاروخ انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠(٢٠١٦) الذي اعتُمد مؤخراً. وتدين اليابان بشدة هذه العملية وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من الالتزامات الدولية والكف عن القيام بمزيد من الأعمال الاستفزازية.

وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي لمؤتمر نزع السلاح، تظل أولويتنا البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أننا لم نتمكن من اعتماد برنامج عمل حتى الآن هذا العام، فإننا لن نتخلى عن المؤتمر وسنسهم في اعتماد برنامج عمل مجد يؤدي إلى التبكير ببدء المفاوضات.

وإن وفد بلدي على استعداد لمناقشة أساليب عمل المؤتمر. ومن بين الأفكار التي يمكن مناقشتها النظر في تمديد فترة رئاسة المؤتمر من أجل منح الرئاسة المزيد من الوقت والمرونة للقيام بعمل مُجْد.

وختاماً، سيدي الرئيس، يسرني أن أعلن أن حوالي ٢٠ مراهقاً من اليابان سيزورون جنيف في منتصف آب/أغسطس ويحضرون المؤتمر هذا العام أيضاً بوصفهم ممثلي برنامج "محاورون شباب من أجل عالم خال من الأسلحة النووية".

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل اليابان على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثل الصين، السفير فو.

السيد فو كونغ (الصين) *(تكلم بالصينية)*: السيد الرئيس، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على المشروع الجديد للاتفاقية المقترحة والمذكرة التفسيرية المرفقة به. وسنبلغهما إلى عاصمتنا وندرسهما بعناية. وقد أعرب وفد بلدي بالفعل عن دعمه للاقتراح الروسي في مناسبات عديدة.

وترى الصين أنه، مع استمرار انتشار الأنشطة الإرهابية على الصعيد العالمي، ازداد خطر الهجمات الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ازدياداً كبيراً. وبذلك، يأتي الاقتراح الروسي في الوقت الأنسب ويتسم بأهمية كبيرة ويستحق دراسة جادة من جانب جميع الأطراف.

وترى الصين كذلك أن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة للتفاوض بشأن نزع السلاح، هو المنتدى المناسب للتفاوض بشأن هذه الاتفاقية. وينبغي أن يصبح مقترح الاتحاد الروسي جزءاً من برنامج عمل المؤتمر. وتأمل الصين أن يكون بمقدور جميع الأطراف إظهار المرونة والعمل من أجل الوصول إلى برنامج عمل يحظى بقبول الجميع في أسرع وقت ممكن.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل الصين على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا، السفير كيم.

السيد كيم إين – شول (جمهورية كوريا) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، أشكر سفير الاتحاد الروسي على العرض الذي قدمه. ونحيط علماً بالاقتراح الجديد؛ وسندرسه بعناية فائقة وسنعرب عن رأينا بشأنه في الوقت المناسب.

إن جمهورية كوريا تدين بشدة قيام كوريا الشمالية مرة أخرى بإطلاق القذائف التسيارية يوم أمس، وهو عمل استفزازي خطير ليس فقط تجاه جمهورية كوريا، بل أيضاً تجاه البلدان المجاورة والمجتمع الدولي. وتبين الاستفزازات المتكررة من جانب كوريا الشمالية بوضوح استهتار ذلك النظام واستحالة التنبؤ بتصرفاته ونزعتَه الحربية. ولا يمكن أن تؤدي الانتهاكات المتكررة لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمعايير الدولية والاستفزاز والسلوك التهديدي المستمران إلا إلى إدانة أقوى من أي وقت مضى وضغط متزايد من جانب المجتمع الدولي. وستكثف جمهورية كوريا الضغط على كوريا الشمالية بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي وستواصل تعزيز الردع الشامل ضد كوريا الشمالية، مع الرد بقوة على أي تصرف كوري شمالي يهدد حياة شعبنا وأمننا.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل جمهورية كوريا على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد بيرغيمن (الولايات المتحدة الأمريكية) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، إن الولايات المتحدة تدين بشدة إطلاق القذائف التسيارية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يوم أمس، ٣ آب/أغسطس. وتنتهك هذه العمليات وغيرها من العمليات الأخيرة لإطلاق القذائف من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تحظر صراحة عمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية وتهدد السلم والأمن الدوليين. ولا تؤدي هذه الاستفزازات إلا إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الأنشطة المحظورة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تطبيق جزاءات مجلس الأمن القائمة التي توجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف جميع أنشطتها المتصلة ببرنامج القذائف التسيارية.

ولا تزال الولايات المتحدة مستعدة للعمل مع حلفائنا وشركائنا في جميع أنحاء العالم للرد على أي استفزازات أخرى من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك للدفاع عن أنفسنا وعن حلفائنا من أي هجوم أو استفزاز. وندعو مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الكف عن القيام بأعمال تزيد من حدة التوتر في المنطقة والتركيز عوضاً عن ذلك على اتخاذ خطوات ملموسة من أجل الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل الولايات المتحدة على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير فارما، ممثل الهند.

السيد فارما (الهند) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب عن دعمنا وتقديرنا للجهود التي تبذلونها، بما في ذلك أثناء فترة ما بين الدورتين، وعزمكم على مواصلة إجراء المشاورات من أجل معرفة السبل التي يمكن بها الدفع قدماً بمؤتمر نزع السلاح. وكوننا بدأنا الجزء الثالث من الدورة السنوية لعام ٢٠١٦ دون إحراز تقدم بشأن عمل موضوعي للمؤتمر لا يمكن إلا أن يبعث على القلق. ومن المؤكد أن الوفد الهندي يساوره نفس القلق، ونحن نتذكر أن المرة الأخيرة التي تمكن فيها المؤتمر من اتخاذ قرار بشأن برنامج عمله كانت في عام ٢٠٠٩. ويحدونا الأمل في أن يُسمح للمؤتمر بالمضي قدماً على أساس التوافق في الآراء بشأن برنامج عمله، وفي هذا السياق ما زالت الهند تؤيد البدء فوراً في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

السيد الرئيس، نود أن نذكّر أيضاً بأن هناك عدداً من الاقتراحات الأخرى المطروحة على الطاولة التي لا ينبغي أن تغيب عن البال؛ وتشمل الاقتراحات التي طرحتها مجموعة الـ ٢١. وأشيرَ أيضاً إلى الكيفية التي يمكن بها للمؤتمر أن يستفيد من التقرير التوافقي الذي اعتُمد في العام الماضي تحت رئاسة سفير فنلندا والذي يقدم نموذجاً لكيفية المضي قدماً بالعمل الموضوعي في المؤتمر حتى لو كان ذلك لا يصل إلى مفاوضات فعلية. ومن هذا المنطلق، فإننا نقدر المبادرة التي اتخذتموها لعقد جلسة غير رسمية في الأسبوع القادم ونأمل أن ييسر هذا الاجتماع إجراء تبادل للآراء يمكن بالفعل من الدفع قدماً بأعمال المؤتمر.

وما فتئت الهند تدعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب الدولي، بما في ذلك التصدي للتهديد الملح الذي يشكله حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ويمثل القرار الذي وضعناه في جدول أعمال اللجنة الأولى – وعرض لأول مرة في عام ٢٠٠٢ واعتمد بتوافق الآراء منذ ذلك الحين – دليلاً على دعم الهند للجهود الدولية المبذولة في هذا الاتجاه.

ومن نفس المنطلق، أعربت الهند عن ترحيبها وتأييدها للاقتراح الروسي الذي قدمه للمرة الأولى وزير خارجية روسيا، معالي السيد لافروف، في ١ آذار/مارس وما تلاه من إضافات وتوضيحات قدمها الوفد الروسي في ٢٩ آذار/مارس و١٧ أيار/مايو واليوم من جانب سفير روسيا. وكما ذكرنا في الجلسة العامة المعقودة في ١٧ أيار/مايو، تؤيد الهند المقترح الروسي وتوسيع نطاقه ليشمل الإرهاب البيولوجي ومواصلة النظر فيه في المؤتمر بغية بناء توافق في الآراء من أجل بدء العمل الموضوعي. وقد أحطنا علماً بالآراء التي أُعرب عنها في المؤتمر بشأن الكيفية والطريقة التي يمكن بها المضي قدماً بهذه المسألة بالذات. ونعتقد أنه لا يزال هناك مجال لإجراء المزيد من المشاورات لمعرفة ما إذا كان بوسعنا التوصل إلى توافق في الآراء، مع مراعاة الأهمية الحاسمة والراهنة لهذه المسألة. وسندرس المشروع الذي قدمه الوفد الروسي في العملية المشتركة بين الوكالات في عاصمتنا. وستكون الهند سعيدة للمشاركة في مزيد من المشاورات بشأن هذا الاقتراح في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السيد السفير على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد نيكولايتشيك (بيلاروس) *(تكلم بالروسية)*: السيد الرئيس، نود أن نشكر الوفد الروسي على تقديم مواد إضافية إلى مبادرته بشأن وضع اتفاقية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وسنحيل هذه المواد إلى عاصمتنا وستدرسها السلطات المختصة في جمهورية بيلاروس دراسة متأنية.

وقد سلط وفد بلدي الضوء مراراً على وجاهة القضايا المطروحة في المبادرة وأهمية منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. ونعتقد أن هذه المبادرة يجب أن تدرس في جوهرها وأن ذلك، كما أبرز وفد بلدي مراراً، لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار مؤتمر نزع السلاح، بغية عدم تشتيت جهود المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نرى أن هذه المبادرة يجب أن تؤخذ في الاعتبار، بما في ذلك في صياغة برنامج عمل المؤتمر.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل بيلاروس على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد حيدري (جمهورية إيران الإسلامية) *(تكلم بالإنكليزية)*: سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم هذا المنصب؛ ونتعهد بالتعاون معكم خلال فترة توليكم الرئاسة.

السيد الرئيس، نود أن نشكر – من خلالكم – ممثل الاتحاد الروسي على اقتراح الوثيقة الجديدة بشأن الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وقد قمنا باستعراض مبادرة الاتحاد الروسي بشأن

الإرهاب الكيميائي، الذي أصبح الآن الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. ونشعر بالامتنان لاستكمال الاقتراح الأصلي بإضافة عنصر الإرهاب البيولوجي. وسنرسل الوثيقة الجديدة إلى طهران باهتمام كبير قصد مواصلة استعراضها بعناية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، يشكل الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل خطراً كبيراً، لا سيما إذا كانت هذه الأسلحة في أيدي جهات فاعلة غير تابعة للدول. ولذا، سنولي العناية لهذه الوثيقة الجديدة وسننتظر دراستها بشكل مشترك بين الوكالات في طهران.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل إيران على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد جو تشول – سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بالوفد الروسي على التوضيحات التي قدمها بشأن اقتراحه البناء وعلى ما يبذله من جهود متواصلة من أجل إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى العمل.

وقد أصبحت مكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي مسألة هامة ينبغي معالجتها في إطار جهود جماعية ومنسقة على الصعيد العالمي وتستحق النظر فيها بشكل إيجابي في المؤتمر. ولا تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها المتمثل في معارضة الإرهاب بمختلف أنواعه، وتحقيقاً لهذه الغاية سنحيل العناصر الجديدة في مشروع الاتفاقية المقدمة من الاتحاد الروسي إلى العاصمة من أجل النظر فيها بتأن.

السيد الرئيس، أود أن أرد على الملاحظات التي أدلت بها بعض الوفود بشأن الإطلاق الاختباري للصواريخ التسيارية الذي أجراه الجيش الشعبي الكوري كجزء من تدريباته العسكرية الروتينية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا مصلحة لها في العمل على تفاقم الحالة، لأنها توجّه كل جهودها إلى بناء قوة اقتصادية ولا ترى بالتالي أي داعٍ لاستفزاز أي أحد. وإن مهمتنا الرئيسية هي تطوير الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الشعب؛ ويستلزم تحقيق هذه الغاية استقرار الحالة وتهيئة مناخ سلمي أكثر من أي وقت مضى.

وبما أن الأعمال العدوانية من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أصبحت أمراً روتينياً، فقد أصبح من الأمور الروتينية أيضاً أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطوات اللازمة للدفاع عن النفس في مواجهة هذه الأعمال العدوانية. ولذلك، من المنافي للعقل أن تتهم الولايات المتحدة وحلفاؤها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب التدابير المضادة المشروعة للدفاع عن النفس التي تسميها استفزازاً وتهديداً. وقبل الافتراء على الآخرين، ينبغي على الولايات المتحدة أن تنظر في حقيقة أن الولايات المتحدة هي التي تشكل تهديداً خطيراً لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالأسلحة النووية بعد جلبها جميع أنواع الأصول الاستراتيجية إلى كوريا الجنوبية. وإن استمرار الولايات المتحدة في تكديس الأسلحة وإجراء المناورات الحربية النووية هو الخطر الحقيقي الذي يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية ويشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبالمناورات العسكرية المشتركة التي أجرتها، والمناورة الحالية لحارس الحرية أولجي المقرر إجراؤها هذا الشهر، تعمل الولايات المتحدة بشكل مطرد على تصعيد التوتر في شبه الجزيرة الكورية. ومن ثم، لا يمكن

التنبؤ بالحالة التي ستنشأ في شبه الجزيرة الكورية والمناطق المجاورة لها نتيجة التكديس المتهور للأسلحة من جانب الولايات المتحدة والمناورات العسكرية المشتركة.

ولم تكتف الولايات المتحدة بالتكديس المتهور للأسلحة والمناورات الحربية والابتزاز عن طريق الجزاءات، بل إنها لا تتردد في المساس بكرامة القيادة العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويؤدي هذا الأمر إلى تفاقم التوتر المحتدم أصلاً في شبه الجزيرة الكورية ويزيد من خطر نشوب حرب نووية. ولا تعزى المناورات العسكرية المشتركة التي تقوم بها الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية إلى حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية. بل إن التزايد المطرد للتهديدات النووية من قبل الولايات المتحدة وقيامها باستمرار بإجراء التدريبات الحربية العدوانية أجبرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اختيار الحصول على وسائل الردع النووي وتعزيزه. وإن الهدف الحقيقي الذي تسعى الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى تحقيقه هو إلقاء اللوم عن التوتر في شبه الجزيرة الكورية على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإيجاد ذريعة لما تقوم به من تكديس للأسلحة ومناورات عسكرية مشتركة وفقاً لاستراتيجيتها الرامية إلى إعادة التوازن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بغرض العدوان، وكذلك تفادي الاحتجاج والانتقاد من قبل البلدان المجاورة بشأن قرارها نشر منظومة الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في مرحلتها النهائية على علو مرتفع في كوريا الجنوبية.

ولا يمكن ضمان سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية إلا عندما تنتهي الأعمال العدائية العسكرية للولايات المتحدة وموقفها العدائي تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن تؤدي السياسة العدائية المحمومة للولايات المتحدة إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا إلى حض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بذل كل جهد ممكن من أجل الدفاع عن سيادتها وكرامتها، وسوف تتحمل الولايات المتحدة وحلفاؤها المسؤولية عن جميع العواقب التي تترتب على ذلك.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل أستراليا.

السيد مكونفيل (أستراليا) *(تكلم بالإنكليزية)*: السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة غير الرسمية، وسوف نقدم دعمنا للجهود المستمرة التي تبذلونها لمحاولة إيجاد سبيل للمضي قدماً في السعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل.

وأود أيضاً أن أشكر سفير الاتحاد الروسي على عرضه عناصر مشروع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي، التي سنحيلها إلى عاصمتنا للتعليق عليها.

وختاماً، سيدي الرئيس، أود أيضاً أن أوجه الانتباه إلى العملية الأخيرة لإطلاق القذائف التسيارية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ آب/أغسطس. وتود حكومة أستراليا أن تشدد مرة أخرى على قلقها إزاء هذه العملية، التي تشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٧٠(٢٠١٦) والقرارات الأخرى المماثلة الصادرة في الآونة الأخيرة. ويشكل هذا تهديداً للسلام والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها، وندين بشدة عملية الإطلاق هذه.

الرئيس *(تكلم بالإنكليزية)*: أشكر السيد السفير على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن هناك من يرغب في ذلك.

وبهذا نختتم اجتماعنا لهذا اليوم. وكما ذكرت يوم الثلاثاء الماضي، سنعقد جلسة عامة غير رسمية يوم الثلاثاء المقبل ٩ آب/أغسطس، على الساعة العاشرة صباحاً، في قاعة المجلس. وستُعقَد جلستنا العامة الرسمية المقبلة يوم الثلاثاء ١٦ آب/أغسطس، على الساعة العاشرة صباحاً، في قاعة المجلس. رُفعت الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.